

# دعم الفضاءات الرقمية الأكثر أماناً منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا - الملامح الرئيسية

نادية السقاف ونتاشا شابرا

يقتبس هذا التقرير من التقرير العالمي "دعم الفضاءات الرقمية الأكثر أماناً: الملامح الرئيسية".

التقرير العالمي الكامل متاح عبر  
[www.cigionline.org/safer-internet](http://www.cigionline.org/safer-internet)



## نبذة عن المشروع

”دعم إنترنت أكثر أماناً“ هو مشروع بحثي بقيادة مركز الابتكار في الحوكمة الدولية (CIGI) بالشراكة مع مركز أبحاث التنمية الدولية الكندي (IDRC). يستكشف المشروع انتشار وتأثير العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تسهله التكنولوجيا من خلال الاستطلاعات القطرية والأوراق والتقارير.

حقوق الطبع والنشر © 2024 من قبل مركز الابتكار في الحوكمة الدولية.

الآراء المعبر عنها في هذا المنشور تعبر عن رأي المؤلفين ولا تعكس بالضرورة وجهات نظر مركز الابتكار في الحوكمة الدولية أو مجلس إدارته.

تتضمن النتائج في هذا التقرير بيانات واستخلاصات نوعية وكمية من الأبحاث التي أجرتها مؤسسة سيكديف SecDev خلال الفترة من 2021 و2023 حول العنف الرقمي ضد النساء في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. يمكن العثور على مزيد من المعلومات حول هذه الأبحاث على:

<https://portal.salamatmena.org/research-publications/>



تُكمل هذه النتائج مخرجات الاستطلاع العالمي الذي أجرته شركة إبسوس Ipsos في عام 2022 كجزء من مشروع ”دعم الإنترنت الأكثر أماناً“ بقيادة CIGI.

تم تنفيذ أعمال كل من CIGI ومؤسسة SecDev بدعم من IDRC أوتاوا وكندا. الآراء المعبر عنها هنا لا تعكس بالضرورة وجهات نظر IDRC أو مجلس محافظيه.



Canada



هذا العمل مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي النسب 4.0 الدولي. لعرض نسخة من هذه الرخصة، قم بزيارة <http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/> لإعادة الاستخدام أو التوزيع، يرجى تضمين إشعار حقوق الطبع والنشر هذا.

”مركز الابتكار في الحوكمة الدولية“ و”CIGI“ هما علامتان تجاريتان مسجلتان.

## عن المؤلفات

منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: الملامح الرئيسية

نادية السقاف هي باحثة وصحفية مبنية بارزة تدافع عن حقوق المرأة وحرية الصحافة والتنمية الاجتماعية والبيئية المستدامة في اليمن. شغلت لفترة قصيرة منصب وزير الإعلام في الحكومة اليمنية وكانت لفترة طويلة رئيسة تحرير صحيفة ”يمن تايمز“ الناطقة باللغة الإنجليزية. هي حالياً باحثة مع منتدى القرن الحادي والعشرين في المملكة المتحدة. حصلت على الدكتوراة في العلوم السياسية من جامعة ريدينج في بريطانيا.

ناتشا شابرنا هي باحثة في المنهجيات المختلطة ومستشارة. لديها أكثر من عقد من الخبرة في الأبحاث السياسية، وفي المناصرة والمراقبة والتقييم. عملت ناتشا في مختلف مستويات الحكومة وكذلك مع منظمات دولية ومتعددة الجنسيات في جنوب آسيا وأمريكا اللاتينية وأمريكا الشمالية. حالياً، هي مرشحة للحصول على درجة الدكتوراه في قسم علم الاجتماع بجامعة ميريلاند كولدج بارك.

تم مراجعة وتنقيح هذه النسخة العربية من التقرير من قبل رائد شريف المدير الأول للبرامج والشراكات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في مؤسسة سيكديف الكندية.

التقرير العالمي: الملامح الرئيسية

سوزي دان هي زميلة أولى في CIGI وأستاذة مساعدة في كلية الحقوق بجامعة دالهاوسي في هاليفاكس نوبا سكوشيا.

تراسي فيلانكورت هي زميلة أولى في CIGI وتشغل كرسي البحث الكندي في الصحة النفسية المدرسية الوقائية من العنف من المستوى الأول في جامعة أوتاوا.

هيذر بريتين هي باحثة في برنامج فانير تستكمل درجة الدكتوراه في كلية التربية بجامعة أوتاوا في مختبر الدماغ والسلوك الذي تديره تراسي فيلانكورت.

# ملاحظات مختصر

السياق العام	2
نظرة عامة عن المشروع	3
النتائج	7
التوصيات	19
للحكومات	19
لشركات التكنولوجيا	20
لمنظمات المجتمع المدني والباحثين والأكاديميين ومراكز الفكر	21
المراجع	22

تم استخدام الأدوات الحديثة مثل منصات وسائل التواصل الاجتماعي والكاميرات الرقمية والرسائل الفورية كأسلحة بشكل مسيء من قبل المعتدين، مما تسبب في أضرار ممنهجة وفردية كبيرة.

تُستخدَم التقنيات الرقمية لإلحاق أضرار كبيرة عبر الإنترنت تعرف بالعنف الذي تسهله التكنولوجيا (TFV). يؤثر هذا الضرر بشكل خاص على مجموعات معينة بناءً على جنسهم، والمعروف بالعنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تسهله التكنولوجيا (TFGBV). يستمر هذا الشكل الحديث من العنف في تعزيز عدم المساواة وله تأثيرات كبيرة على أهدافه، بما في ذلك إسكات أصوات النساء والأقليات الأخرى على الإنترنت.

تتطلب هذه المشكلة انتباهاً عاجلاً لجعل الفضاءات الرقمية أكثر أماناً للجميع.

في عالمنا المليء بالتكنولوجيا، تم استخدام الأدوات الحديثة مثل منصات وسائل التواصل الاجتماعي والكاميرات الرقمية والرسائل الفورية كأسلحة بشكل مسيء من قبل المعتدين، مما تسبب في أضرار ممنهجة وفردية كبيرة. تتأثر النساء والفتيات والأقليات الأخرى بشكل غير متناسب بـ TFV ومن المرجح أن يتم استهدافهن. تشمل أشكال TFV التي أصبحت شائعة في الفضاءات الرقمية: خطاب الكراهية، الاعتداء الجنسي القائم على الصور، التهديدات، التتبع الرقمي، والمطاردة عبر الإنترنت. تؤثر الأضرار الناتجة عن TFV على الأشخاص في حياتهم اليومية سواء في العالم الرقمي أو الواقعي، والتي لا يمكن فصلها. غالباً ما يعاني الأشخاص المستهدفون من TFV من زيادة في الضغوط النفسية، ومشاعر الخوف المتزايدة، وخسائر اقتصادية، وانخفاض القدرة على المشاركة عبر الإنترنت بأمان، وفي بعض الحالات، هجمات جسدية قد تؤدي أحياناً إلى الوفاة.

# نظرة عامة على المشروع

عندما وافق مركز الابتكار في الحوكمة الدولية (CIGI) ومركز أبحاث التنمية الدولية الكندي (IDRC) على الشراكة في مشروع "دعم الإنترنت الأكثر أماناً"، كان هناك تطلعاً بأن البحث سيكون رائداً.

هذا هو أحد أوائل الاستطلاعات الدولية الكمية واسعة النطاق لتجارب الفئات الاجتماعية المستهدفة بناء على النوع الاجتماعي مع الأضرار عبر الإنترنت، والذي ركز بشكل رئيسي على الدول في الجنوب العالمي. كان الهدف من هذا المشروع هو سد فجوة البيانات وتقديم أدلة ملموسة عن تلك التجارب لإعلام السياسات وأثرها على المجتمع في نهاية المطاف.

تم إجراء استطلاع عالمي بواسطة Ipsos نيابة عن CIGI، حيث تم جمع بيانات من 18,149 شخصاً من جميع الأجناس في 18 دولة (الجزائر، الأرجنتين، البرازيل، كندا، تشيلي، الصين، كولومبيا، الإكوادور، فرنسا، ألمانيا، الهند، الأردن، كينيا، المملكة العربية السعودية، جنوب أفريقيا، تونس، الإمارات العربية المتحدة، والولايات المتحدة). يقتصر الاستطلاع في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على العنف الميسر بالتكنولوجيا (TFV) والعنف القائم على النوع الاجتماعي الميسر بالتكنولوجيا (TFGBV) ضد النساء والرجال في الدول العربية الخمس التي شملها الاستطلاع؛ بمعنى العنف الرقمي الموجه إليهم لأنهم ذكور أو أناث. تم تطوير هذا التقرير الإقليمي بمراعاة البيانات التي تم جمعها من المشاركين في تلك الدول (منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أو المنطقة العربية).

هناك نقص ملحوظ في الأبحاث الأكاديمية وأوراق السياسات التي تبحث في تجارب النساء والفتيات العربيات والعنف الذي يتعرضن له في الفضاءات الرقمية، بسبب كونهن إناثاً وأيضاً بسبب أنشطتهن في المجال العام مثل السياسة والإعلام والعمل القانوني والقيادة في الأعمال. بدعم من مركز أبحاث التنمية الدولية الكندي (IDRC)، بدأت مؤسسة SecDev في عام 2021 مشروع بحث نوعي وكمي رائد، يُعد

الأول من نوعه على مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بهدف استكشاف مدى تعقيد وخطورة العنف الرقمي القائم على النوع الاجتماعي ضد النساء في الإقليم، واستقراء الحلول المحتملة، وإنشاء مجتمع من الخبرات المحليات في المنطقة. وقد تم استخدام البيانات النوعية والسياقية من مؤسسة SecDev في هذا التقرير لتكملة وتوفير فهم أعمق للبيانات الإحصائية المستمدة من هذا المشروع.

ومن الجدير بالذكر أن غالبية المشاركين من الإمارات والسعودية كانوا من غير المواطنين، وهو ما يجب أن يؤخذ في الاعتبار عند قراءة النتائج الخاصة بهاتين الدولتين من جانب الاستطلاع الكمي.

حددت الأبحاث السابقة مختلف أساليب العنف القائم على النوع الاجتماعي في الفضاءات الرقمية. وقد ساهمت هذه الأبحاث السابقة في تحديد أنواع الأضرار التي تم استقصاؤها في هذه الدراسة، والتي ركزت على تأثير النوع الاجتماعي على تجارب الأفراد مع الأضرار على الإنترنت. بالإضافة إلى ذلك، يقتصر هذا الاستطلاع على العنف القائم على النوع الاجتماعي على الإنترنت (OGBV)، وليس على العنف القائم على النوع الاجتماعي المرتبط بالتكنولوجيا (TFGBV) بشكل أوسع، والذي يشمل التقنيات الرقمية غير المتصلة بالإنترنت.

توضّح الصورة التالية الأشكال الثلاثة عشر للأضرار عبر الإنترنت التي تم اختيارها في هذا الاستطلاع.

## أنواع الأضرار عبر الإنترنت

- 1 تهديد جسدي عبر الإنترنت (مثل تهديد بالقتل، تهديد بالاعتصاب، تهديد بإلحاق أذى جسدي)
- 2 الابتزاز عبر الإنترنت (مثل تهديد بنشر معلومات خاصة ما لم يفعل الشخص شيئاً في المقابل، بما في ذلك الابتزاز الجنسي)
- 3 مراقبة أو تتبع أو تجسس عبر الإنترنت (مثل تعقب الموقع عبر نظام تحديد المواقع العالمي GPS أو مراقبة ما يقوله أو يفعله الشخص عبر الإنترنت)
- 4 وصول شخص ما إلى أجهزة أو حسابات وسائل التواصل الاجتماعي الخاصة بالشخص دون إذن
- 5 نعت الشخص بأسماء تمييزية أو مصطلحات ثقافية مهينة (مثل الأسماء العنصرية أو الجنسية)
- 6 مشاركة أو عرض أو نشر صور مخلة بالحياء أو فاضحة للشخص دون إذن (الاستخدام غير التوافقي للصور الحميمة)
- 7 إرسال صور فاضحة غير مرغوب فيها إلى الشخص
- 8 نشر معلومات الاتصال الشخصية أو العنوان الخاص بالشخص عبر الإنترنت دون إذن (التتبع الرقمي)
- 9 نشر أكاذيب عن الشخص عبر الإنترنت (التشهير)
- 10 انتحال الشخصية عبر الإنترنت (مثل إنشاء حساب مزيف للشخص)
- 11 الاتصال المتكرر بالشخص من قبل شخص لا يرغب في التواصل معه
- 12 المضايقة أو التحرش المنظم أو المنسق له عبر شبكة الانترنت (مثل تنظيم مجموعة من الأشخاص للهجوم على شخص مستهدف عبر الإنترنت)
- 13 التعرض للمضايقة أو التحرش عبر الإنترنت بسبب جنسه أو عرقه أو إعاقته أو أي عوامل أخرى تجعل منهم أقلية (المضايقة القائمة على النوع الاجتماعي)

تم جمع البيانات من

18,149 شخصًا من جميع الأجناس في 18 دولة، وهي:



ألمانيا	الجزائر
الهند	الأرجنتين
الأردن	البرازيل
كينيا	كندا
السعودية	تشيلي
جنوب إفريقيا	الصين
تونس	كولومبيا
الإمارات العربية المتحدة	الإكوادور
الولايات المتحدة	فرنسا

كان منهم

# 5,043

مشاركًا ومشاركة يقيمون - وقت إجراء الاستطلاع -  
في الجزائر، الأردن، السعودية، تونس، أو الإمارات  
العربية المتحدة. أكثر من ثلث المشاركين من منطقة  
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا كانوا نساءً، أي ما يعادل  
(2,165).





## عالمياً وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، كانت النساء أكثر عرضة لتقييم أنواع الآثار المختلفة عبر الإنترنت على أنها ضارة مقارنة بالرجال.

تُظهر البيانات انتشار الأضرار عبر الإنترنت بشكل واسع وتأثيرها السلبي الأكبر على النساء والفتيات عالمياً بما فيها في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

- أفاد ما يقرب من 60% (59.7%) من جميع المشاركين من جميع الأجناس بتعرضهم لنوع واحد على الأقل من الأنواع الـ 13 للأضرار عبر الإنترنت التي شملها الاستطلاع. كانت هذه النسبة أعلى في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حيث أفاد حوالي 67% (66.7%) من جميع المشاركين والمشاركات بتعرضهم لنوع واحد على الأقل من الأنواع الـ 13 للأضرار عبر الإنترنت التي شملها الاستطلاع.
- ومع ذلك، عند النظر إلى التأثير، كانت النساء أكثر عرضة للإبلاغ عن تأثيرات سلبية كونها الضحية عبر الإنترنت مقارنة بالرجال.
- تُظهر بيانات الاستطلاع العالمي من Ipsos أن ما يقرب من نصف (49.7%) الجناة تم تصنيفهم على أنهم ذكور من قبل المشاركين مقارنة بـ 18.9% من الجناة الذين تم تصنيفهم على أنهم إناث.
- عالمياً وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، كانت النساء أكثر عرضة لتقييم أنواع الآثار المختلفة عبر الإنترنت على أنها ضارة مقارنة بالرجال.

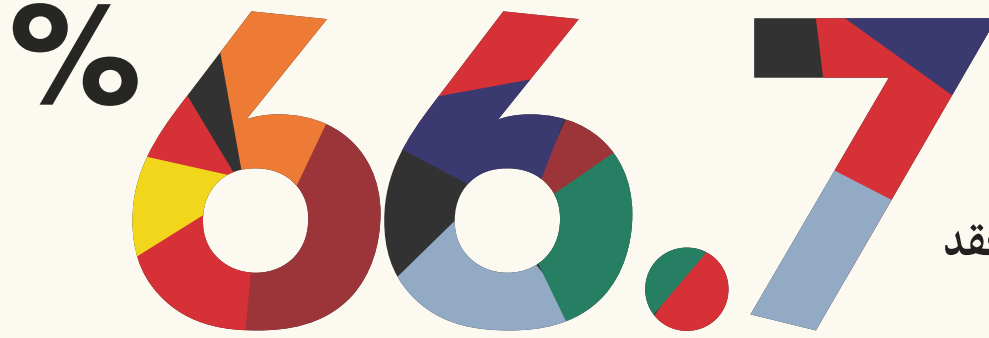
### كما أكدت البيانات على التأثيرات الخطيرة على الصحة العقلية للمشاركات .

- على المستوى العالمي، أفادت حوالي ثلث النساء (29.4%) بتأثيرات سلبية جداً على صحتهم العقلية مقارنة بـ 21.8% من الرجال.
- في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، أفادت 39.9% من النساء بتأثيرات سلبية جداً على صحتهم العقلية مقارنة بـ 25.5% من الرجال.

على المستوى العالمي، تعرض ما يقرب من

60%

من المشاركين من جميع الأجناس لنوع واحد على الأقل من الأضرار عبر الإنترنت التي شملها الاستطلاع.



أما في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فقد ارتفعت هذه النسبة إلى

أفادت عدد أكبر من النساء عالمياً أن استهدافهن عبر الإنترنت أثر بشكل سلبي كبير على رغبتهن في الحياة. في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، النسب أعلى بكثير.





تعرضت للإهانات والتهديدات والألفاظ  
البذيئة من أشخاص من دول عربية أخرى،  
وليس فقط من الأردن. بدأ الناس بالاتصال  
بعائلي وانهالوا بالإهانات والتهديدات  
ضدي وضد أطفالي.“

— صحيفة من الأردن، نقلاً عن شبكة مناهضة العنف الرقمي ضد  
الصحفيات في الأردن

كما وجدت دراسة أخرى من دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أن وجود نظام أمني رقمي قوي في البلد يقلل من انتشار العنف الرقمي. حيث أظهرت نتائج بحث SecDev في السعودية والإمارات العربية المتحدة أن الجناة من داخل البلد يترددون قبل مهاجمة الآخرين عبر الإنترنت لأنهم يعلمون أن كل تحركاتهم على الإنترنت مراقبة. الدراسات في الإمارات والسعودية حول العنف الرقمي ضد النساء أظهرت أن هناك عدة تطبيقات، مثل تطبيق ”الأمين“ في الإمارات وتطبيق ”كلنا أمن“ في السعودية، متاحة للمواطنين والمقيمين للإبلاغ عن أي نشاطات رقمية مشبوهة أو سلوكيات ضارة. وبفضل سياسات الأمان الرقمي الصارمة، تأخذ الدول الخليجية هذه القضايا بجدية كبيرة ويمكن أن تُفرض غرامات كبيرة على الجناة أو حتى يُسجنوا.<sup>1</sup>

نسبة ملحوظة من المشاركين المقيمين في الدول الخمس في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا اعتبرت العنف الرقمي مشكلة كبيرة جداً عندما يتعلق الأمر بهم شخصياً بشكل أكبر مقارنةً بتصورهم للمشكلة بالنسبة للآخرين. كما يُنظر إلى العنف الرقمي على أنه مشكلة كبيرة جداً بالنسبة للنساء أكثر من الرجال بشكل عام.

على المستوى العالمي، اعترفت نسبة كبيرة بشكل ملحوظ من المشاركين أن العنف القائم على النوع الاجتماعي على الإنترنت هو قضية خطيرة بالنسبة للنساء مقارنة بالرجال. عندما سُئل المشاركون عن الأشخاص الذين يُعتبر العنف الرقمي مشكلة كبيرة بالنسبة لهم:

- أفاد 44.3% أنه مشكلة كبيرة جداً بالنسبة للنساء؛ و
- أفاد 22.7% أنه مشكلة كبيرة جداً بالنسبة للرجال.

أظهرت نتائج الاستطلاع من دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا نسباً أعلى قليلاً، حيث:

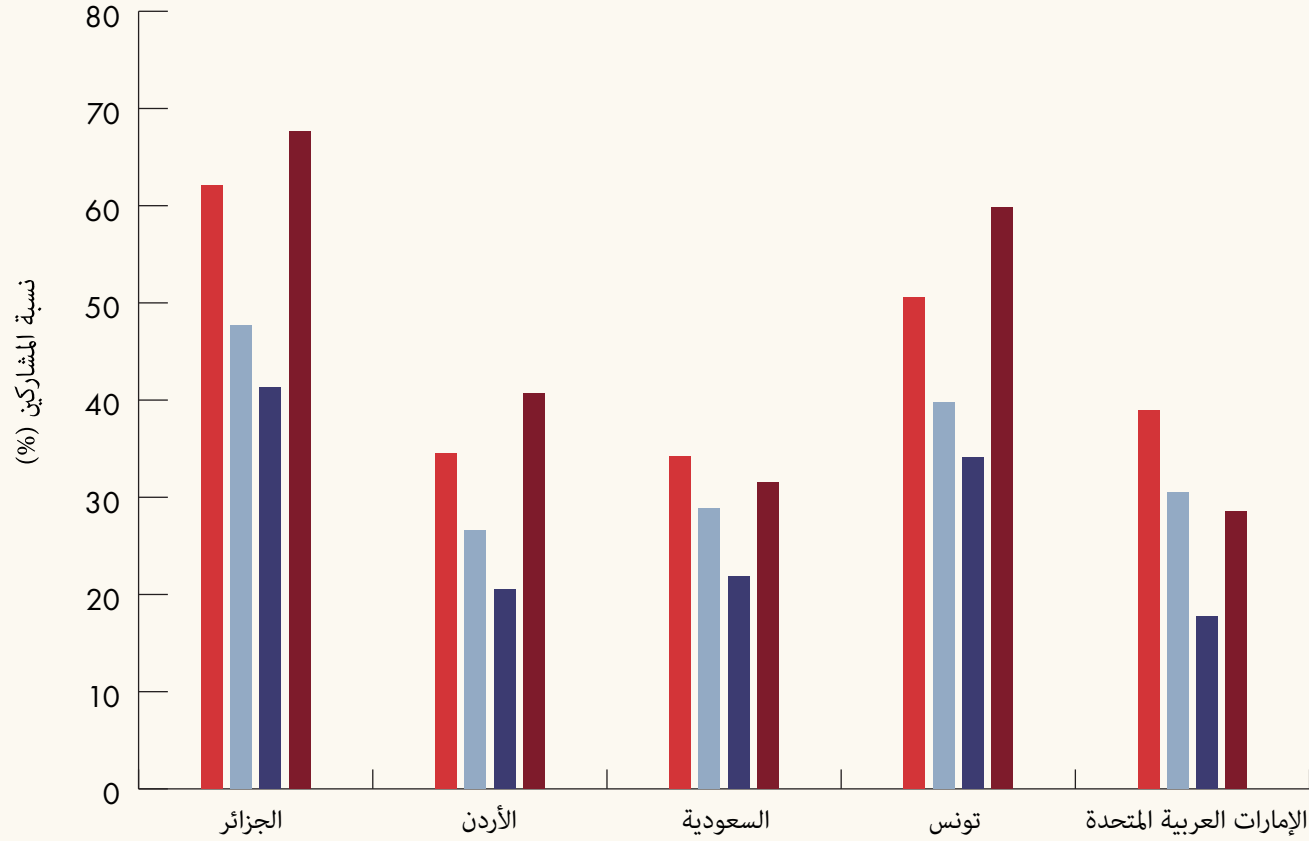
- أفاد 46.36% أنه مشكلة كبيرة جداً بالنسبة للنساء؛ و
- أفاد 27.42% أنه مشكلة كبيرة جداً بالنسبة للرجال.

من المثير للاهتمام أن البحث الذي أجرته مؤسسة SecDev في الأردن أظهر أن النساء المتعلّقات اعتبرن العنف القائم على النوع الاجتماعي على الإنترنت مشكلة كبيرة جداً أكثر من النساء ذوات التعليم الأقل (الصرارية 2022).

التفسير هو أنهن كنّ يعرفن ما كان يحدث لهن وقدرن على الإبلاغ عنه أكثر من النساء الأقل تعليماً اللاتي قد يكن قد تعايشن مع العنف الذي تعرضن له واعتبرنه أمراً طبيعياً أو لم يدركن أنه عنف من الأساس.

1 راجع: فريق سلامات (2023) والسقاف ومحمد (2024).

## ما مدى خطورة العنف القائم على النوع الاجتماعي عبر الإنترنت في بلدك؟



مشكلة كبيرة جدًا بالنسبة للنساء (للسوء)

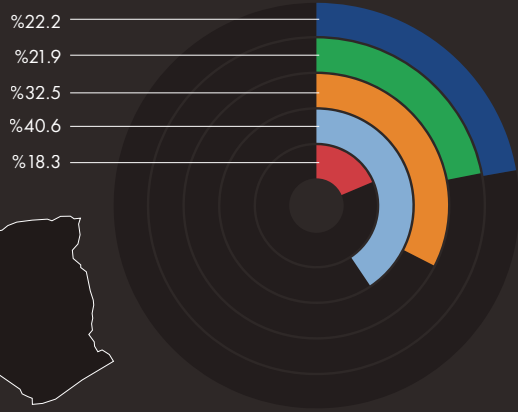
مشكلة كبيرة جدًا بالنسبة للرجال (العينة الكاملة)

مشكلة كبيرة جدًا بالنسبة للرجال (للسوء)

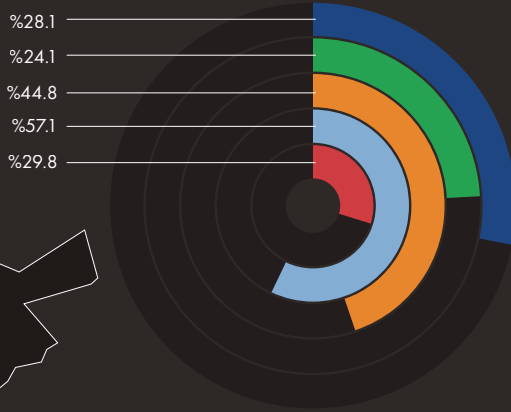
مشكلة كبيرة جدًا بالنسبة للنساء (العينة الكاملة)

## تجارب النساء مع الأذى

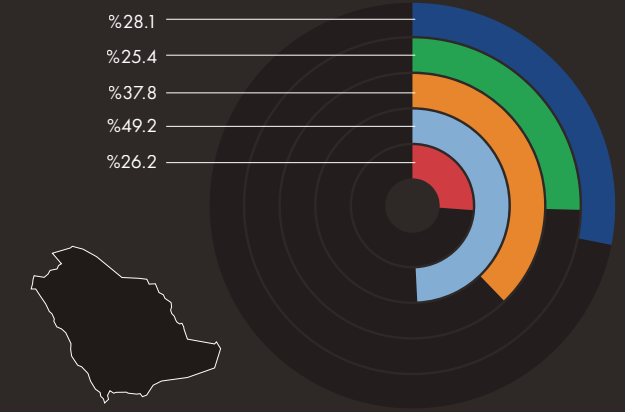
الجزائر



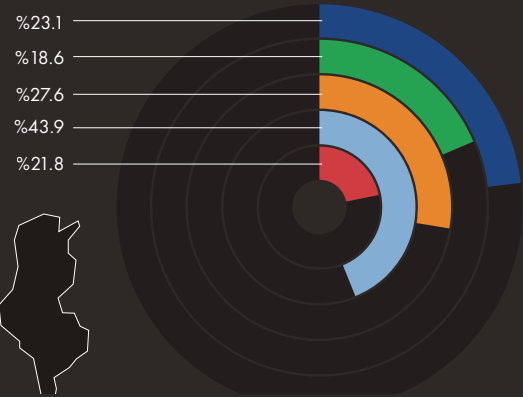
الأردن



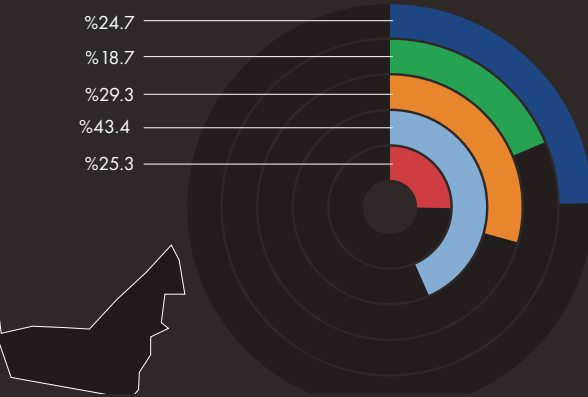
المملكة العربية السعودية



تونس



الإمارات العربية المتحدة



الإختراق

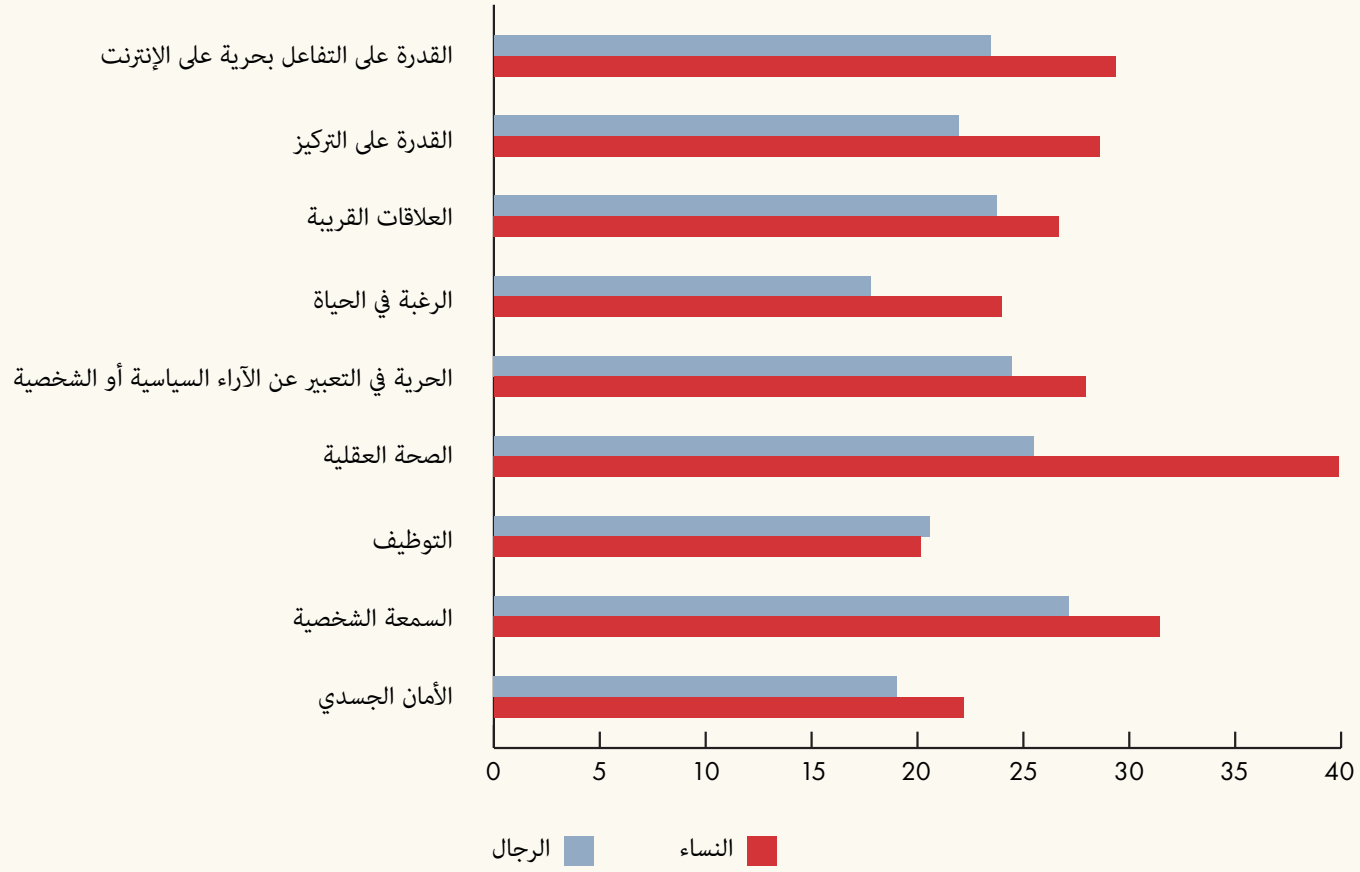
الأسماء التمييزية

الصور الفاضحة غير المرغوب فيها

الاتصال المتكرر

التحرش بسبب الجنس، العرق، إلخ.

## أثر الأذى على الحياة الشخصية



ملاحظة: المعدلات للخمس الدول في إقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، النسب للمشاركين الذين أفادوا بأن الأذى كان سلبياً للغاية عليهم.

أظهرت نتائج البحث النوعي من مؤسسة SecDev حول العنف القائم على النوع الاجتماعي عبر الإنترنت في الجزائر أن التحرش الجنسي والابتزاز (83%) كانا أكثر أنواع الأذى عبر الإنترنت شيوعاً التي تعرضت لها النساء، خاصةً فيما يتعلق بمطالبات جنسية، يليه الإهانات والتحرش (60%) (حمادوش وكساي 2022، ص 6).

سلطت الناشطات في تونس الضوء على عواقب العنف الرقمي. على الصعيد الشخصي، يشمل ذلك الرسائل المهددة والصور المعدلة، والميمات والتعليقات التي تنتهك عمداً كرامة النساء، وتسبب التوتر وتأثيراً نفسياً على الناشطات وأفراد أسرهن. (يوسف وقربوج 2021).

### أظهر المشاركون في استطلاع Ipsos وعيهم بالتحديات غير المتكافئة التي تواجهها النساء والفتيات في الفضاءات الرقمية.

أظهرت الدراسة النوعية في الجزائر المشار إليها أعلاه أيضاً أن النساء تأثرت بشكل كبير بالعنف الذي تعرضن له عبر الإنترنت، لدرجة أنهن أصبحن مكتئبات، ومعزولات، وغيرن سلوكهن على الإنترنت وخارجه، وعموماً أصبحن أكثر خوفاً (حمادوش وكساي 2022، ص 10).

### كانت الفروقات بين الجنسين واضحة أيضاً فيمن قام بارتكاب أشكال الأذى عبر الإنترنت.

أظهرت بيانات الاستطلاع العالمي أن سلوك الرجال في الفضاءات الرقمية يساهم بشكل كبير في أكثر أشكال الأذى عبر الإنترنت ضرراً، بما في ذلك العنف القائم على النوع الاجتماعي عبر الإنترنت.

أفاد عدد كبير من المشاركين أن الرجال كانوا مرتكبي أخطر الحوادث الرقمية التي تعرضوا لها:

- على المستوى العالمي، أفاد ما يقرب من نصف المشاركين (49.7%) — وهي النسبة الأعلى بين جميع الفئات — أن الرجل كان هو من ارتكب الهجوم الرقمي الأكثر خطورة الذي تعرضوا له شخصياً. في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، كانت النسبة أقل قليلاً من المشاركين الذين أفادوا بأن الرجل كان وراء الهجوم الرقمي (46.7%).
- أفادت أكثر من نصف النساء (57.7%) على المستوى العالمي أن الرجل هو من استهدفهن، مقارنة بـ 42.9% من الرجال. في الدول الخمس في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التي شملها الاستطلاع، كانت النسبة أقل قليلاً: 54.6% من النساء قلن إنهن تعرضن للاستهداف من قبل رجل، مقارنة بـ 41.0% من الرجال.
- لم يتمكن ما يقرب من ربع المشاركين عالمياً (24.8%) من تحديد جنس الشخص (على سبيل المثال، عندما استخدم الشخص ملفاً شخصياً مجهول الهوية لا يشير إلى جنسه). تظهر بيانات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا نسبة أعلى قليلاً.
- أفادت نسبة أقل، وهي 18.9%، من المشاركين عالمياً أن المرأة هي من استهدفتهم. كما تظهر بيانات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا نسبة أقل (15.5%) من المهاجمين كأنهم نساء.



## أظهرت بيانات الاستطلاع العالمي أن سلوك الرجال في الفضاءات الرقمية يساهم بشكل كبير في أكثر أشكال الأذى عبر الإنترنت ضرراً

تتفق الأبحاث الوصفية لمؤسسة سيكديف في المنطقة مع هذه النتيجة، مشيرة إلى أن معظم الجناة هم من الذكور. وقد تم تحديد التفكير الأبوي السائد الذي ينكر حقوق النساء وحررياتهن في التعبير عن أنفسهن كسبب رئيسي للعنف الرقمي ضد النساء في العالم العربي بالإضافة إلى أن العوامل الاجتماعية والاقتصادية في بعض السياقات العربية تفضل تعليم الرجل على المرأة وبالتالي تصبح معرفته الرقمية أفضل منها، الأمر الذي يجعلها محل ضعف.

### لعبت هوية الفرد دوراً مهماً في سبب استهدافهم.

من بين أكثر الحوادث خطورة من الأذى عبر الإنترنت التي تعرضوا لها، أفاد العديد من المشاركين أنهم تعرضوا للاستهداف بسبب كونهم نساء مقارنة بالرجال:

- على المستوى العالمي، كانت النساء (32.5%) أكثر احتمالاً للإبلاغ عن تعرضهن للاستهداف بسبب كونهم نساء مقارنة بالرجال (16.9%). في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، كانت هذه النسبة أعلى بكثير: 39.8% من النساء أفدن بأنهن تعرضن للاستهداف بسبب كونهم نساء مقارنة بـ 18.0% من الرجال.

كان موضوع التقاطعات بين الهوية واضحاً جداً في البيانات الوصفية: النساء اللواتي يُعتبرن ناشطات أو نسويات أو قياديات سياسيات واجهن ضعف عدد الهجمات التي تنتقل من الفضاءات الرقمية إلى عوالمهن الحقيقية. يلعب تداخل النوع الاجتماعي والمهنة بالنسبة للناشطات والصحفيات دوراً كبيراً في مدى شدة الهجمات التي تواجهها النساء في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حيث يُنظر إليهن على أنهن يتحدين التوقعات الاجتماعية منهن كنساء والسلطة. النساء اللواتي يُعتبرن ناشطات أو نسويات أو قياديات سياسيات، على سبيل المثال، أكثر عرضة لتجربة العنف الرقمي القائم على النوع الاجتماعي.

إحدى النساء اللواتي تمت مقابلتهن في أبحاث SecDev، وهي ناشطة جزائرية تبلغ من العمر 34 عامًا، روت عن هجوم تعرضت له على فيسبوك بسبب أنشطتها السياسية. أوضحت أن المهاجم قال: 'ليس فقط أنكِ عدوة للوطن، بل أنتِ عاهرة وعدوة للوطن' (نقلًا عن حمادوش وكساي 2022، ص 13).

على المستوى العالمي، أظهرت بيانات استطلاع Ipsos أن المشاركين غالبًا لم يتحدثوا إلى الآخرين عن تعرضهم للأذى عبر الإنترنت وواجهوا صعوبات في الوصول إلى الدعم والموارد الفعالة، حيث قال 59.0% منهم إنهم لم يلجؤوا إلى أي شخص أو جهة لتقديم الدعم.

ومع ذلك، من بين الذين طلبوا المساعدة في الدول العربية الخمس التي شملها الاستطلاع، لجأوا في الغالب إلى الأصدقاء (21.0%)، تليها الأسرة (14.1%)، الشرطة (8.8%)، الزوج أو الزوجة (7.9%)، منصة عبر الإنترنت (6.9%)، الخدمات الحكومية (4.5%)، محامٍ (4.3%)، خط المساعدة (3.8%)، أو مستشار/معالج/عامل في مجال الصحة النفسية (3.2%).

أظهرت البيانات الوصفية من الأردن أن أول رد فعل للنساء عند مواجهة العنف عبر الإنترنت هي الإبلاغ عن الحوادث للمنصات. حوالي نصف النساء اللواتي شملهن الاستطلاع والمقابلات في الأردن ذكرن أنهن استخدمن أدوات الإبلاغ على المنصات، على الرغم من أنهن لم يكنن متأكدات من مدى فعاليتها.

لم يتحدث عدد كبير من المشاركين على مستوى العالم إلى أي شخص عن تجربتهم. حوالي 59% من المشاركين والمشاركات الذين تعرضوا لحالة خطيرة من الأذى عبر الإنترنت في الدول العربية الخمس التي شملها الاستطلاع لم يلجؤوا إلى أي شخص طلبًا للمساعدة. ومن بين الذين طلبوا المساعدة، قلة قليلة صنفت الآليات الرسمية على أنها 'فعالة جدًا'، مما

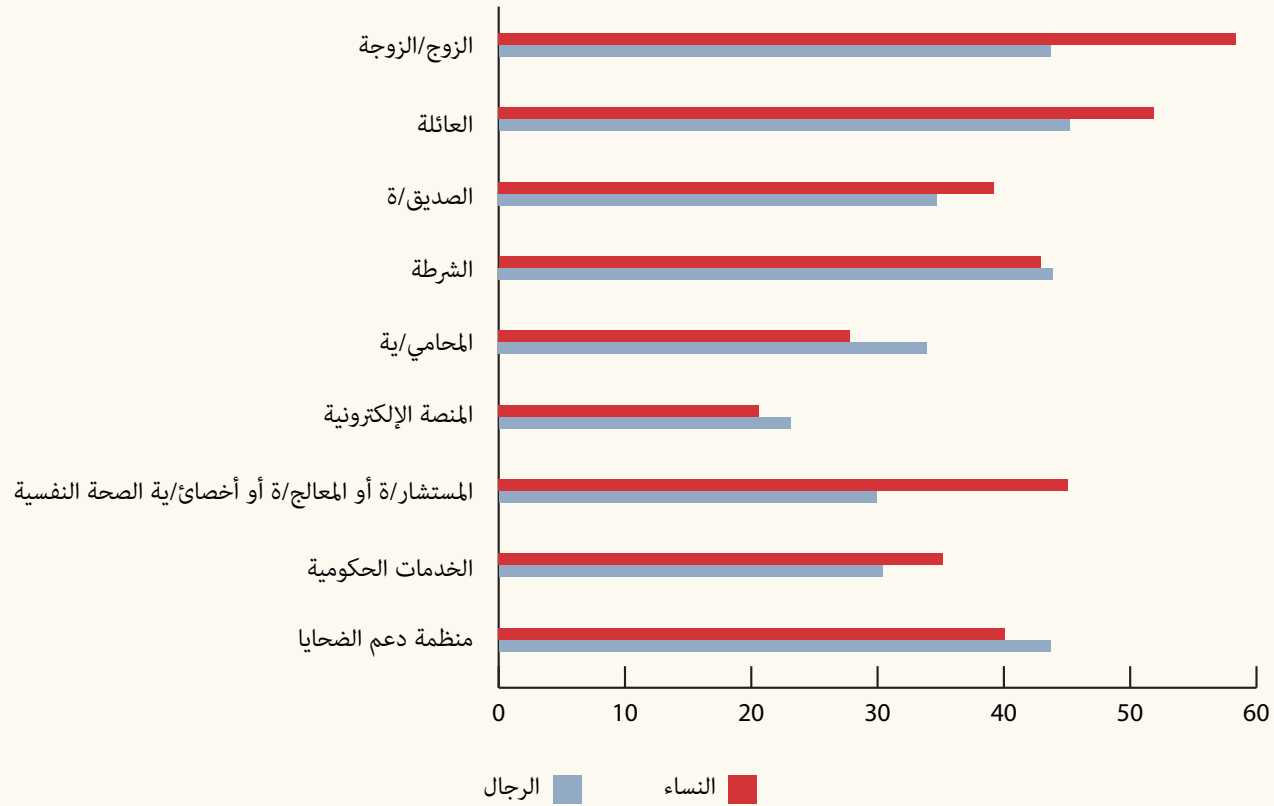
يُظهر أن هناك طريقًا طويلًا لقطعه في خلق وتحسين الدعم للضحايا/الناجين من الأذى عبر الإنترنت.

أما بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ردًا على سؤال 'ما مدى فعالية الأشخاص أو المنظمات التي تواصلت معها في مساعدتك بشأن الحادث؟' في الاستطلاع الكمي، أفادت 58% من النساء اللواتي لجأن إلى أزواجهن بعد تعرضهن لحادثة عنف رقمي قائم على النوع الاجتماعي أن الدعم كان فعالًا جدًا. أما بالنسبة للنساء اللواتي لجأن إلى أسرهن، فقد وجدت 52% منهن أن الدعم كان فعالًا جدًا.

أظهرت نتائج البيانات الوصفية من دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وجود علاقة إيجابية بين شدة العنف ورد الفعل. فعلى سبيل المثال إذا امتد الأذى إلى أسرهن أو سمعتهن، كانت النساء أكثر احتمالاً للإبلاغ عنه أو اتخاذ تدابير أكثر جدية، مثل الإبلاغ للشرطة أو حتى مواجهة المعتدي؛ في حالات أخرى، كن أكثر ميلًا لعدم اتخاذ أي تدابير إضافية.

**حوالي 59% من المشاركين والمشاركات الذين تعرضوا لحالة خطيرة من الأذى عبر الإنترنت في الدول العربية الخمس التي شملها الاستطلاع لم يلجؤوا إلى أي شخص طلبًا للمساعدة.**

## فعالية الموارد



ملاحظة: المعدلات للخمس الدول في إقليم الشرق الأوسط وشمال افريقيا، النسب للمشاركين الذين أفادوا بأن الدعم كان فعالاً جداً.

حتى أقل من ذلك: فقد طلبت فقط 6.9% الدعم من المنصات الإلكترونية.

شاركت امرأة سعودية ضحية للعنف الرقمي القائم على النوع الاجتماعي تجربتها: 'تم ملاحقتي عبر الإنترنت وتهديدي، لذا قررت حذف جميع حساباتي على وسائل التواصل الاجتماعي باستثناء واتساب لأنني كنت بحاجة للبقاء على اتصال مع من أثق بهم' (نقلًا عن فريق بحث سلامات (2023).

تُظهر البيانات أن الأذى عبر الإنترنت مشكلة واسعة النطاق وخطيرة تحتاج إلى مزيد من الاهتمام، وأنه يجب إيلاء اهتمام خاص لتجارب النساء، اللواتي يتأثرن بشكل أكبر بالأذى عبر الإنترنت.

علاوة على ذلك، حدد المشاركون والمشاركات أن الشرطة (23.0%)، والحكومات (19.4%)، وصانعي السياسات (17.8%) كأكثر الجهات مسؤولية عن التعامل مع العنف الرقمي القائم على النوع الاجتماعي، مما يدل على وجود رغبة في التدخل القانوني والحكومي في هذه القضايا.

فيما يتعلق ببيانات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، اعتبر 31.4% أن الشرطة هي الأكثر مسؤولية عن معالجة العنف الرقمي القائم على النوع الاجتماعي، تليها الحكومات بنسبة 18.7%، وصانعي القوانين/السياسات بنسبة 14.2%، ثم شركات وسائل التواصل الاجتماعي بنسبة 13.8%. تلتها المدارس/الجامعات بنسبة 10.61% وأعضاء الإنترنت/المجتمع بنسبة 8.46%. وجاءت المنظمات المدنية/المنظمات غير الحكومية في النهاية بنسبة 2.88%.

تظهر المقابلات من البحث الوصفي في تونس حول العنف الرقمي القائم على النوع الاجتماعي أن النسويات والناشطات يقمن بإنشاء مجموعات دعم لبعضهن البعض كنوع من التضامن يتجاوز أنظمة الدعم الشخصية التي قد يمتلكها كل فرد. قالت سياسية نسائية: 'لن يتوقف [العنف الرقمي القائم على النوع الاجتماعي] إلا من خلال مزيد من المشاركة النسوية في الشؤون العامة. كلما زادت مشاركة النساء في الأنشطة السياسية، زادت درجة تطبيع وجودهن. بالإضافة إلى ذلك، سيتسع نطاق القبول المجتمعي، وستخف الضغوط الأسرية على النساء المترددات، وسيخفض مستوى العنف ضدهن' (نقلًا عن يوسف وغربوج (2021).

تعتبر الحاجة إلى الدعم ذات أهمية خاصة في الجنوب العالمي، حيث غالبًا ما تكون هناك قوانين أقل تتعلق بالعنف الرقمي القائم على النوع الاجتماعي، وقد تكون هناك تحديات تتعلق بسيادة القانون، وتتوفر موارد أقل للضحايا/الناجيات من العنف الرقمي القائم على النوع الاجتماعي.

من بين أكثر الحالات خطورة من الضرر عبر الإنترنت:

- لم يتوجه تقريبًا 40% (39.6%) من المشاركين والمشاركات الذين تعرضوا لحالة خطيرة من الأذى عبر الإنترنت إلى الخدمات المذكورة للحصول على المساعدة، سواء الأصدقاء أو الأسرة. في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، كانت هذه النسبة أعلى إلى درجة أنه أفاد ما يقرب من 60% (58.98%) من المستجيبين والمستجيبات أنهم لم يلجؤوا إلى أي من أنظمة الدعم المذكورة في الاستطلاع.
- قليل جدًا (10.1% أو أقل) من المستجيبين والمستجيبات طلبوا الدعم الرسمي من المنصات الإلكترونية (مثل شركات وسائل التواصل الاجتماعي)، أو الخدمات الحكومية، أو الشرطة، أو المنظمات المدنية. البيانات من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

- التوصيات الخاصة، المستخلصة من التقرير الخاص للمشروع "دعم الفضاءات الرقمية الأكثر أماناً"، موجهة إلى الحكومات، وشركات التكنولوجيا، والمنظمات المدنية، والباحثين، والأكاديميين، ومراكز التفكير. يجب على جميع أصحاب المصلحة اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان، يركز على العدالة، ويعتمد على فهم الصدمات، ويكون محورياً للناجيات، ويعكس التقاطعية النسوية. توافق التوصيات من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مع توصيات استطلاع إيبسوس العالمي كما يلي:

## للحكومات

- عند معالجة العنف الرقمي القائم على النوع الاجتماعي من خلال القوانين والسياسات وتوزيع الموارد، يجب التعاون مع المتخصصين في هذا المجال، بما في ذلك المنظمات المدنية، والضحايا/الناجيات، والأكاديميين/ات المتخصصين في العمل مع المجموعات التي تسعى للعدالة والمتأثرة بالعنف الرقمي. والتأكد من وجود منظمات مدنية مستقلة مزودة بالموارد الكافية لتقديم الدعم المباشر لضحايا/ناجيات العنف الرقمي.
  - اتخاذ موقفًا علنيًا واضحًا ضد العنف الرقمي، وبشكل خاص ضد الأشكال التي تضر بشكل غير متناسب بالمجموعات التي تسعى للعدالة، مثل النساء والفتيات والأقليات الأخرى، والأشخاص ذوي الإعاقة، والشعوب الأصلية، وأعضاء المجموعات العرقية والإثنية والدينية التي تتعرض للتمييز.
  - التأكيد على أن مفاهيم حرية التعبير، والوكالة، وحقوق الخصوصية تعتمد على نهج قائم على حقوق الإنسان. والوضع في الاعتبار تأثير الصمت الذي يفرضه العنف الرقمي وحقوق المجموعات التي تسعى للعدالة في التعبير عن نفسها بأمان وأصالة في الفضاءات الرقمية.
- مراجعة القوانين الحالية التي قد تنطبق على العنف الرقمي لضمان أن لغة تلك القوانين قادرة على التعامل مع هذه الظاهرة. مع تجنب الاعتماد المفرط على الحلول القانونية الجنائية والتأكد من وجود خيارات قانونية غير جنائية متاحة للضحايا/الناجيات، مثل القوانين المدنية، وقوانين حماية الخصوصية/البيانات، وقوانين حقوق الإنسان، والخيارات الإدارية أو الحلول المجتمعية الممولة من الحكومة التي تعالج العنف الرقمي.
  - توفير التدريب الكافي والمناسب لجميع العاملين في النظام القضائي — من الشرطة إلى القضاة — لضمان حصولهم على المهارات والمعرفة اللازمة للتعامل بشكل صحيح مع العنف الرقمي باستخدام نهج قائم على حقوق الإنسان، بما في ذلك المعرفة بالتقنيات المختلفة، والأدلة الرقمية، وحقوق الإنسان، والتحيز العنصري، والعنف القائم على النوع الاجتماعي.

## لشركات التكنولوجيا

- تَجَنُّب الممارسات التجارية التي تعطي الأولوية لعرض المحتوى وتفاعل المستخدمين على حساب ضمان امتثال المنصات والمنتجات لحقوق الإنسان وسلامة المستخدمين والمستخدمات.
  - مواصلة تطوير وتحسين الأدوات التقنية التي يمكن للمستخدمين/ات استخدامها لحماية أنفسهم من العنف الرقمي، وتقديم معلومات واضحة حول كيفية استخدامها. الاستثمار بشكل كافٍ في هذه الأدوات وفي التعليم المرتبط بها. والتأكد من أن أي أدوات خوارزمية مستخدمة لا تعزز المحتوى التمييزي أو تميز ضد المجموعات التي تسعى للعدالة.
  - الاستثمار في الذكاء الاصطناعي باللغة المحلية (العربية) والخوارزميات التي يمكنها اكتشاف العنف الرقمي وخطاب الكراهية، والقيام بإنشاء شراكات وثيقة مع المطورين في المنطقة لتعزيز هذه التكنولوجيا.
  - التأكد من أن سياسات تعديل المحتوى تعالج العنف الرقمي بشكل فعال باستخدام نهج قائم على حقوق الإنسان، يركز على العدالة، ويعتمد على فهم الصدمات، ويكون مرتكزاً على الناجيات في منهجيته ويعكس التقاطعية النسوية.
- التفاعل بشكل جاد مع المنظمات المدنية، والباحثين/ات، والأكاديميين/ات المتخصصين في العنف الرقمي، فضلاً عن الضحايا/الناجيات، لتحسين السياسات والاستجابات للعنف الرقمي. التأكد من أن سياسات تعديل المحتوى شفافة وسهلة الاستخدام. يجب أن تكون القواعد واضحة، ويجب أن يكون المستخدمون/ات قادرين على تحديد ما هو محتوى ضار وفقاً لسياسات تلك الشركات. يجب أن تشمل هذه السياسات أيضاً عمليات استئناف واضحة للطعن في القرارات.
- العمل بشكل تعاوني مع المنظمات المدنية التي تدعم ضحايا/ناجيات العنف الرقمي لتسهيل القنوات السريعة المتعلقة بالحوادث المبلغ عنها إلى تلك المنظمات.

التأكد من أن سياسات تعديل المحتوى شفافة وسهلة الاستخدام.

## لمنظمات المجتمع المدني والباحثين والأكاديميين ومراكز الفكر

- التفاعل مع أعضاء المجتمع والضحايا/الناجيات لإنشاء حملات توعية ودعم تتماشى مع الثقافة المحلية وتركز على حقوق الإنسان بهدف الوقاية من العنف الرقمي ومعالجته، بما في ذلك الأسباب الجذرية للعنف الرقمي المتأصلة في التحيزات الثقافية والمؤسسية ضد الأقليات.
  - تطوير وتوسيع الأبحاث والدعم القائمين على حقوق الإنسان، والعدالة، وفهم الصدمات، مرتكزاً على الضحايا/الناجيات في منهجيته ويعكس التقاطعية النسوية. تقديم معلومات حول أفضل الممارسات للبقاء الآمن في الفضاءات الرقمية، وأين يمكن الإبلاغ وكيفية إدارة الحوادث المتعلقة بالعنف الرقمي بشكل أفضل.
  - إعطاء الأولوية لأجندات البحث التي تدرس تأثير العنف الرقمي على المجموعات التي تسعى للعدالة، فضلاً عن فعالية الحملات التعليمية والسياسات واللوائح والقوانين والدعم المتاح للضحايا/الناجيات من العنف الرقمي.
- التعاون مع الحكومات وشركات التكنولوجيا لتطوير السياسات واللوائح والقوانين لمعالجة العنف الرقمي، ولكن أيضاً مسائل الحكومات، وشركات التكنولوجيا، والأطراف المعنية الأخرى على الوعود والإجراءات المتعلقة بإنهاء العنف الرقمي وتحفيز الإجراءات عند الضرورة.
  - المشاركة في الاجتماعات العالمية مع الجهات متعددة الأطراف والقطاع الخاص لدفع أجندة إنهاء العنف الرقمي ونماذج الأعمال التي تستفيد من العنف الرقمي أو تفشل في معالجته، وتطوير شبكات مع منظمات المجتمع المدني الأخرى والأكاديميين لتبادل الأبحاث ودعم الجهود العالمية لإنهاء العنف الرقمي.

إعطاء الأولوية لأجندات البحث التي تدرس تأثير العنف الرقمي على المجموعات التي تسعى للعدالة.

## المراجع

السقاف، نادية ولبنى محمد. 2024. دراسة استكشافية حول العنف الرقمي ضد النساء في دولة الإمارات العربية. مؤسسة السيكديف والمركز الدولي لأبحاث التنمية، يناير.

<https://portal.salamatmena.org/en/publication/dvaw-uae/>.

الصريرة، رانيا. 2022. العنف الرقمي ضد النساء في الأردن: التأثيرات الاجتماعية والنفسية. مؤسسة السيكديف والمركز الدولي لأبحاث التنمية، أغسطس.

<https://portal.salamatmena.org/wp-content/uploads/2023/11/Jordan-DVAW-2022-psychosocial-impacts-AR.pdf>.

حمادوش، سناء وفريال كساي. 2022. العنف الرقمي المبني على النوع الاجتماعي في الجزائر: الآثار النفسية والاجتماعية. مؤسسة السيكديف، فبراير. (بالانجليزية).

<https://portal.salamatmena.org/en/publication/dvaw-algeria-psychosocial-impacts/>.

شبكة مناهضة العنف الرقمي ضد الصحفيات في الأردن. 2022. العنف الرقمي ضد الصحفيات في الأردن. مؤسسة السيكديف والمركز الدولي لأبحاث التنمية.

فريق سلامات البحثي. 2023. تجربة النساء في الفضاء الرقمي في المملكة العربية السعودية. مؤسسة السيكديف والمركز الدولي لأبحاث التنمية، أكتوبر.

<https://portal.salamatmena.org/wp-content/uploads/2024/01/KSA-DVAW-2023-AR.pdf>.

ألفة يوسف وسندس قربوج. 2021. العنف الرقمي ضد النساء في تونس: التأثيرات الاجتماعية والنفسية. مؤسسة السيكديف، ديسمبر.

<https://portal.salamatmena.org/wp-content/uploads/2023/07/Tunisia-DVAW-2021-psychosocial-impacts-AR.pdf>.





---

## Centre for International Governance Innovation

عن مركز الابتكار والحوكمة الدولي (CIGI) هو مؤسسة فكرية مستقلة وغير متحيزة تهدف إلى التأثير على صانعي السياسات من خلال أبحاثها المستقلة والتحليل الموثوق. تقدم شبكة CIGI العالمية من الباحثين المتعددي التخصصات والشراكات الاستراتيجية حلولاً سياسية لعصر الرقمية، بهدف واحد: تحسين حياة الناس في كل مكان. يقع المقر الرئيسي لـ CIGI في واترلو، كندا، وقد تلقى المركز دعمًا من حكومة كندا، وحكومة أونتاريو، والمؤسس جيم بالسييلي.

[www.cigionline.org](http://www.cigionline.org)